



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد (2)
أبريل 2019

إعداد:
د. هبة عبد المنعم

رقمنة المالية العامة

- الدراسات تشير إلى أن التحول إلى الدفع والتحصيل الإلكتروني على صعيد جانبي الموازنة يحقق وفورات تقدر بنحو 320 مليار دولار سنوياً في الدول النامية.
- رقمنة الضرائب أدت إلى زيادة بنسبة 50 في المائة في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد.
- استخدام تقنيات البلوكشين يساعد على التحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.
- رقمنة نظم الضريبة على القيمة المضافة ساهم في بعض الدول في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20 في المائة.
- استخدام تقنية البيانات الكبيرة (Big Data) يزيد كفاءة تحصيل الضرائب غير المباشرة ويساعد على مكافحة التهرب الضريبي.
- فرص واعدة أمام الاقتصادات العربية للاستفادة من رقمنة المالية العامة لزيادة كفاءة المالية العامة.
- مكنت رقمنة المالية العامة الحكومات من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية، ورفع كفاءة وشفافية نظم المشتريات العامة.
- رقمنة المالية العامة تساعد على بناء قواعد بيانات مفصلة وأنية وذات دورية تكرارية قصيرة تعزز التخطيط الاقتصادي والمالي.
- حرص الحكومات العربية على التحول نحو رقمنة المالية العامة في إطار خططها القومية الهادفة للتحول الرقمي والإصلاح المالي.
- وجود رؤى وطنية للتحول الإلكتروني واستراتيجيات للشمول المالي ونظم إلكترونية للهوية أساس لنجاح رقمنة المالية.
- حماية سرية وخصوصية البيانات ودعم أمن الفضاء السيبراني ركائز أساسية للحد من المخاطر المحتملة لرقمنة المالية العامة.

رقمنة المالية العامة: المكاسب الاقتصادية

رقمنة الضرائب العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية. فيما ساهمت رقمنة الإنفاق العام في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية، ومكافحة الفساد، وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الإلكتروني بطريقة سهلة وآمنة، يمكن التحقق منها مثل الهواتف المحمولة باستخدام توقيع البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل كلفة.

إضافة إلى ما سبق ترتبط رقمنة المالية العامة أيضاً بتبني أحدث النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية ومن بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (Government Financial Management Information System (GFMIS))، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (The Debt Management and Financial Analysis System (DMFAS))، وغيرها من النظم التي ساعدت على زيادة

لقد أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناحي الحياة وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية. كما انعكست كذلك على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة. امتداداً لهذه التحولات وفي إطار الثورة الصناعية الرابعة وما صاحبها من تقنيات مثل الذكاء الصناعي، والبيانات الكبيرة، وسلسلة الكتل (البلوكشين)، والتقنيات الحيوية وغيرها من التقنيات الأخرى، اتجهت العديد من الحكومات للاستفادة من هذه التقنيات في زيادة مستويات فاعلية إدارة المالية العامة في تحقيق أهدافها من خلال تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الأموال العامة وإنفاقها بما يحقق أهداف السياسة المالية.

تتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والمصروفات العامة) لاسيما من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الإلكتروني. فعلى صعيد جانب الإيرادات العامة، ساعدت

بمقدور الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، ومبيعات الشركات وحركة المبيعات في منافذ بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل فوري على هذه المعاملات إلكترونياً. تشير الدراسات إلى أن رقمنة المالية العامة تساعد الحكومات بشكل خاص على زيادة مستويات كفاءة عمليات تحصيل الضرائب غير المباشرة. ففي هذا السياق، تساعد تقنية البلوكشين على سبيل المثال السلطات الضريبية على التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة والتحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع مباشرة بما يمثل أحد أهم التحديات المرتبطة بهذا النوع من الضرائب غير المباشرة بما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20 في المائة في عدد من الدول³.

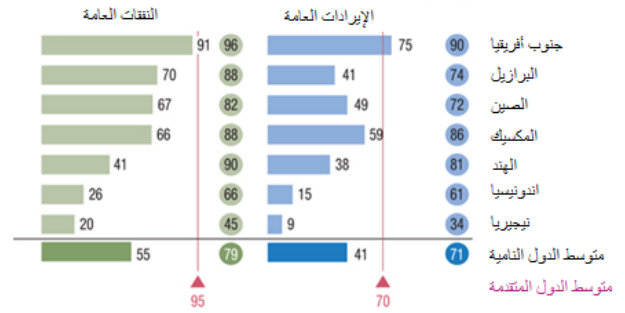
فيما يتعلق بالنفقات العامة، يمكن أن تسهم رقمنة الإنفاق العام في إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على دعم حكومي، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات يسهل الوصول إليها مثل الهواتف المحمولة باستخدام البصمة البيومترية (Biomatrix signature)، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل تكلفة.

كذلك أثبتت رقمنة نظم المشتريات العامة نجاحها في تحقيق مكاسب ملموسة على صعيد خفض التكلفة بنسبة 20 في المائة، والوقت بنسبة 80 في المائة، وزيادة المنافسة حيث سمحت بزيادة مستويات مشاركة المزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يشمل تلك المملوكة للإنانث والفئات المهمشة بما ساعد على تطويرها وتوفير المزيد من الوظائف. علاوة على دورها الكبير في مكافحة مستويات الفساد الحكومي⁴.

من ناحية أخرى، سهلت أدوات رقمنة المالية العامة ونظم إدارة المالية العامة عملية بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية قصيرة (يومية) وهو ما يساعد على تحقيق ميزتين هامتين وهما: 1. زيادة كفاءة عمليات الموازنة العامة للدولة بما يتوفر لدى وزارات المالية من إحصاءات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية بما يشمل الإيصالات الضريبية، ومدفوعات الأجور، وإصدار الديون وما إلى ذلك. و2. استخدام هذه القواعد المعلوماتية كأداة جيدة للتخطيط الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط من خلال تسهيل تقييم الأثر المتوقع للسياسات المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي

مستويات شفافية وشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة. في هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن التحول إلى عمليات التحصيل والدفع الإلكتروني على جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) يُمكن أن يساعد على تحقيق وفورات اقتصادية سنوية تقدر بما يتراوح بين 0.8 و1.1 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، أي ما يتراوح بين 220 و320 مليار دولار¹. قد تتجاوز المكاسب الاقتصادية هذا المستوى إذا تم أخذ العوامل الخارجية الإيجابية غير المباشرة في الاعتبار. على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة بنسبة 50 في المائة في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة².

شكل رقم (1): نسبة المدفوعات الرقمية على جانبي الموازنة من إجمالي الإيرادات والنفقات العامة*



تشير الأعمدة إلى عدد معاملات الدفع الإلكتروني إلى إجمالي عدد المعاملات. تشير الدوائر إلى قيمة معاملات الدفع الإلكتروني إلى إجمالي قيمة المعاملات.

Source : Susan Lund et al. (2017). "The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies", IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis (2015).

تكنن مكاسب المالية العامة جراء الاتجاه إلى رقمنة العمليات على صعيد الإيرادات والنفقات في كونها تساعد الحكومات على الحصول على كم هائل من المعلومات عن دافعي الضرائب، ومعلومات عن الدورات الاقتصادية، وتأثير السياسات الاقتصادية على الفاعلين الاقتصاديين، وتقدم آليات أكثر كفاءة لتحصيل الضرائب والوصول إلى المستفيدين من التحويلات الحكومية.

هذا التحول على صعيد الإيرادات العامة، يُساعد الحكومات على زيادة كفاءة الضرائب من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين طرق جمع الضرائب، والتغلب على التهرب الضريبي، حيث أصبح

² Sanjeev Gupta et al., (2018). "Public Finance Digitization", IMF, March.

³ International Chamber of Commerce, (2018). "Three ways digitalization is shaping the future of taxation ", July.

⁴ Yolandat T. and Wright N. (2018). "The future of public procurement in the era of digitalization", World Bank.

¹ Susan Lund et al. (2017). "The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies", IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis (2015).

وتأثير أي سياسات كلية مزمنة على المتغيرات المتضمنة على جانبي الإيرادات والنفقات⁵.

رقمنة المالية العامة: بعض التجارب العالمية

تتفاوت تجارب بلدان العالم في التحول الرقمي في عمليات الموازنة العامة، حيث سبق عدد من بلدان العالم المتقدم بلدان العالم النامية في مثل هذه التحولات منذ سنوات. فعلى سبيل المثال، تم رقمنة كافة المدفوعات الحكومية المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2013. كما حققت بلدان متقدمة أخرى إنجازات ملموسة في هذا الصدد حيث لا تتجاوز نسبة المدفوعات الحكومية غير الرقمية في كل من اسبانيا وإيطاليا نسبة 10 في المائة حالياً⁶.

كذلك تقوم الآن دول مثل المملكة المتحدة وأستراليا وروسيا بتحصيل الضرائب المفروضة على الدخل والشركات على الفور من خلال أنظمة الرواتب الإلكترونية والفوترة الإلكترونية. في السياق ذاته، تمكنت بعض الدول مثل المملكة المتحدة من معالجة التهرب الضريبي من خلال الحلول الرقمية، حيث تستخدم إدارة الجمارك البريطانية تقنية البيانات الكبيرة لاكتشاف السلوك الاحتمالي للمستوردين على الحدود، وهو ما ساهم في زيادة الحصيلة الجمركية السنوية بنسبة تصل إلى 1-2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفق بعض التقديرات⁷. كما ساعد التحول الرقمي على زيادة نسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نظم المشتريات الحكومية في المكسيك بنسبة 20 في المائة خلال عام 2018 مقارنة بالنسبة المسجلة عام 2017⁸.

من جانب آخر، هناك العديد من النماذج والتجارب العالمية الرائدة على صعيد رقمنة المالية العامة في الدول النامية. ففي الصين تتمكن الحكومة من خلال مراجعة أنظمة الفوترة الإلكترونية واستخدام تقنيات البلوكشين من التحقق من امثال الشركات لضريبة القيمة المضافة ومحاربة التهرب الضريبي. فيما تتوفر تجربة رائدة لرقمنة المالية العامة في الهند، حيث تبنت الحكومة في عام 2009 مشروع الهوية البيومترية الوطني المعروف باسم Aadhaar⁹، وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم بإجمالي عدد مسجلين في النظام يبلغ 1.2 مليار مواطن (99 في المائة من سكان الهند، يشكلون نحو 15 في المائة من سكان العالم)¹⁰. يستند النظام إلى 12 رقماً مدعوماً بالمصادقة من

خلال البصمة البيومترية التي توفر إثباتاً آمناً وفريداً للهوية من خلال فحص بصمة الإبهام أو القزحية عند نقاط تقديم الخدمة ومرتبطة برقم الهاتف النقال. رغم كون هذا النظام قد تم تبنيه بهدف زيادة مستويات الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية -التي زادت بنحو 240 مليون حساب مصرفي في أشهر قليلة من تدشين النظام- إلا أنه قد مكن الحكومة أيضاً من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ودفع المعاشات، حيث يتم من خلال هذا النظام توصيل مدفوعات برامج الدعم لاسيما دعم السلع الغذائية والوقود المنزلي مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستحقين المرتبطة بنظام الهوية البيومترية في أي مكان في الهند، بما فيها الأماكن التي لا تتوفر فيها فروع بنكية أو ماكينات للصراف الآلي عبر الهاتف المحمول. كما مكن النظام الحكومة من التنسيق الدوري لقوائم المستفيدين من التحويلات الاجتماعية لمنع الازدواجية أو وصول الدعم لغير المستحقين. كما تم مؤخراً إلزام المواطنين بربط إقراراتهم الضريبية بنظام الهوية الوطنية. في ضوء نجاح النظام الخاص بالهوية الوطنية للأفراد تسعى الحكومة حالياً إلى تطبيقه على مستوى الشركات.

يرتبط بالنظام حالياً أكثر من مليار حساب مصرفي وهاتف محمول وتم من خلاله تنفيذ معاملات بقيمة 12 مليار دولار وحققت الحكومة جراء تفعيل هذا البرنامج وفورات كبيرة على صعيد الموازنة العامة للدولة بلغت أضعاف كلفة تطبيقه، حيث تشير التقديرات إلى أنه وفر للحكومة نحو 10 مليار دولار تقريباً خلال عامي 2017 و 2018¹¹، فيما بلغت كلفة تطبيقه 1.3 مليار دولار¹². يُشار إلى أن تطور نظم الدفع الإلكتروني في الهند قد ساهم بشكل كبير في نجاح التجربة، حيث شهدت تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وهو ما يتوقع معه أن يصل حجم سوق الدفع الإلكتروني في الهند إلى 500 مليار دولار سنوياً عام 2020 وهو ما سوف يؤهل سوق الدفع الإلكتروني إلى أن يساهم بنحو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت. كما ساهم تعاون كافة الجهات والدعم السياسي الكبير للمشروع في نجاحه.

رقمنة المالية العامة: بعض التجارب العربية

حرصت الحكومات العربية في إطار خططها القومية الهادفة إلى التحول الرقمي ومساعدتها للإصلاح المالي إلى التحول نحو رقمنة المالية العامة. وقد حقق العديد من الدول العربية نجاحات ملموسة في هذا الإطار.

⁹ كلمة هندية تعني "الأساس".

¹⁰ OECD, (2018). "Innovative Government: Case Study: India Aadhaar".

¹¹ OECD, (2018). Ibid.

¹² Sanjeev Gupta et al., (2018). Op. cit.

⁵ Sanjeev Gupta et al., (2018). Op. cit.

⁶ Susan Lund et al. (2017). Op. cit.

⁷ Gaspar V. and Verdier G. (2018). "The Digital Gamble: New Technology Transforms Fiscal Policy", April.

⁸ Yolandat T. and Wright N. (2018). Op. cit.

والقطاع الخاص، والتجار بأنظمة الربط الإلكتروني، مع إمكانية سداد رسوم المؤسسات عبر نوافذ عدد من البنوك والصرافات الآلية ونقاط البيع والهواتف الذكية التي تعمل في مجال التحصيل الإلكتروني في السودان، كما يمكن القيام بالسداد عبر الأنظمة الإلكترونية، وبطاقات المحفظة الإلكترونية، وبوابة الرسائل القصيرة، ومركز الاستعلام الإلكتروني. فضلاً عن توفير آلية سهلة وسريعة لتحويل الأموال بين الأفراد¹⁶. ساهم النظام في ضبط عمليات التقدير الجُزافي للضرائب وساعد على زيادة عدد الممولين بشكل ملموس.

في **مصر**¹⁷، يأتي التحول نحو رقمنة المالية العامة في سياق "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"، والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن حزمة من الإصلاحات المالية الرامية لتحديث إدارة المالية العامة، وتحسين تعبئة الموارد، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام باستخدام التقنيات الرقمية، حيث تبنت وزارة المالية منظومة لنشر الدفع والتحويل الإلكتروني من خلال الاستفادة من الربط بين نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) (Global Positioning System)، ونظام الخزانة الموحد (TSA) (Treasury Single Account)، ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (The Government Financial Management Information System (GFMIS)) في جميع أنحاء البلاد. عليه، تم إلغاء التعامل بالشيكات الورقية الحكومية لتستبدل بنظام الدفع الإلكتروني الجديد، ومن خلاله يتم تحويل أوامر الدفع المختلفة التي تنفذها الوحدات المحاسبية الحكومية مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمتعاملين مع الحكومة وموظفيها أيضاً.

كما اتجهت الحكومة المصرية بداية من شهر يوليو 2018 إلى تحصيل الرسوم الضريبية والجمركية للمبالغ التي تزيد عن 5000 جنيه من خلال الوسائل الإلكترونية عبر مركز الدفع الإلكتروني والتحويل التابع لوزارة المالية. في هذا الإطار، من المتوقع أن يُعزز إقرار مجلس النواب المصري لقانون الدفع بالوسائل الإلكترونية (غير النقدية) في شهر مارس 2019 الذي يلزم جميع المواطنين بدءاً من أول مايو المقبل بدفع رسوم جميع الخدمات الحكومية التي تتجاوز قيمتها 500 جنيه بأي من وسائل الدفع الإلكتروني من دعم مبادرات التحول نحو رقمنة المالية العامة.

من جانب آخر، يتم الآن استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة من أجل السيطرة على

ففي **الأردن**، يتمكن الممولون من السداد الإلكتروني للضريبة على الدخل، وضريبة المبيعات إلكترونياً. وفي **الإمارات**¹³، تبنت وزارة المالية منظومة من البرمجيات وبوابات الدفع الرقمية بوسائط الاتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الاتحادية ببطاقات خاصة مسبقة الدفع للارتقاء بعمليات تقديم الخدمات العامة في إطار منظومة الدرهم الإلكتروني التي تم تدشينها في عام 2001. تميز الجيل الثاني لمنظومة الدرهم الإلكتروني الذي تم تشغيله في عام 2011 بتكامله مع شبكات ووسائل الدفع العالمية بمنصات نظم مُهيأة لذلك، تتسم بالمرونة وبما يتماشى مع تطبيقات خدمات الحكومة الإلكترونية وقابلة للتشكيل والتطوير اللامحدود لتطبيقات خدمات السداد على الإنترنت والهاتف المحمول والتحويل الإلكتروني. يُستخدم الدرهم الإلكتروني حالياً لسداد مقابل أكثر من 5000 خدمة حكومية في الوزارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص. تتميز منظومة الدرهم الإلكتروني بتعدد أنواع بطاقتها، وتوفير رسوم خدمات مخفضة، لا تتطلب حساباً بنكياً، جميعها مدفوعة سلفاً، قابلة لإعادة التعبئة وتعتمد على السحب من الرصيد، المدفوع أو المغطى ببطاقات الائتمان، بطريقة ذكية وآمنة. منذ إطلاق الجيل الثاني لمنظومة بطاقات الدرهم الإلكتروني، تم تقديم حوالي 100 مليون خدمة إلكترونية بقيمة إجمالية بلغت 21.66 مليار درهم حتى نهاية عام 2015.

في **تونس**، يُسمح للممولين بسداد ضريبي القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات إلكترونياً. وفي **السعودية**، تم تطوير منصة "سداد" للدفع الإلكتروني بما يخدم الأفراد والشركات والقطاع الحكومي من خلال تشغيل بنية تحتية تتسم بالكفاءة والأمان والتوافق مع أفضل الممارسات. يتم من خلال هذه المنصة الدفع الإلكتروني لضرائب القيمة المضافة. في **السودان**، يعتبر زيادة أعداد دافعي الضرائب من أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية التي تركز بشكل كبير على الإيرادات الضريبية التي تسهم بنحو 83 في المائة من إجمالي الضرائب. في هذا السياق، تشير بيانات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، إلى أن عدد المسجلين لديها كدافعي ضرائب يعتبر محدوداً مقارنة بعدد السكان الذي يقترب من 41 مليون نسمة¹⁴. في إطار سعي وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي للاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، تم تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني في السودان منذ عام 2015 باستخدام نظام "أورنيك 15 الإلكتروني"¹⁵. كما تم إطلاق خدمة "علينا" التي تعتبر أول خدمة للفوترة والسداد والتحويل الإلكتروني. تعمل الخدمة على ربط أنظمة المؤسسات المالية،

¹⁶ علينا للسداد الإلكتروني، السودان.

¹⁷ وزارة المالية، (2019). جمهورية مصر العربية، أبريل.

¹³ وزارة المالية، (2019). دولة الإمارات العربية المتحدة.

¹⁴ صندوق النقد العربي (2018). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

¹⁵ وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، السودان.

الإفناق الحكومي. يساعد التكامل بين هذا النظام، وحساب الخزانة الموحد، ونظم الدفع الإلكتروني، والوحدات المحاسبية التي تقوم بأعمالها من خلال تلك المنظومة عبر دورة الوثائق الإلكترونية على تشديد الرقابة الإلكترونية على وحدات المحاسبة. كذلك تقوم الحكومة المصرية حالياً بصرف رواتب موظفي الجهاز الإداري بالدولة وأيضا العاملين في جميع الوحدات المحاسبية لموازنة الدولة والهيئات الاقتصادية إلكترونياً، حيث تم إصدار 4.9 مليون بطاقة إلكترونية لصرف مرتبات العاملين بالدولة، و7 مليون بطاقة لأصحاب المعاشات.

من أجل زيادة كفاءة المنظومة الضريبية تسعى وزارة المالية في إطار برنامج إصلاح الإدارة الضريبية إلى بدء التقديم الإلكتروني لإقرارات مُقدمي الضرائب لكل من ضريبة القيمة المضافة، وضرائب الدخل إلكترونياً، وهو ما سيساعد على إثراء قاعدة بيانات الضرائب الخاصة بالنشاط الاقتصادي. كما تعمل وزارة المالية أيضاً على رقمنة نظم الإفراج الجمركي من خلال التوقيع الإلكتروني مع استخدام قاعدة بيانات الكترونية واحدة، بما يضمن النزاهة والشفافية في سير العمل وتنشيط التجارة الخارجية. استكمالاً لمنظومة رقمنة المالية العامة، أصدرت مصر قانون جديد للتعاقبات الحكومية في أكتوبر 2018. حيث تم إطلاق البوابة الحكومية للمشتريات لتوفير احتياجات الوزارات المختلفة. كما تسعى وزارة المالية إلى إرساء منظومة الفوترة الإلكترونية من خلال إصدار قانون منظم لذلك بما يساعد على تعزيز الحصيلة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وهو ما سوف ينعكس إيجابياً على الاقتصاد القومي ككل.

وفي المغرب¹⁸، اتجهت الإدارة العامة للضرائب إلى تطوير خدمة سداد الضرائب عبر الإنترنت لتمكين الممولين من الإقرار والدفع الإلكتروني لضرائب المبيعات والشركات والدخل. الأمر ذاته ينطبق كما تبنت **موريتانيا** نظاماً إلكترونياً للتخليص الجمركي ساعد في خفض الوقت اللازم لإنجاز مثل هذه المعاملات¹⁹.

الانعكاسات على صعيد السياسات

على المستوى الإقليمي، يمثل انخفاض مستوى العبء الضريبي الذي يقاس بنسبة حصيلة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية الذي يبلغ 7 في المائة، أي ما يقرب من نصف المتوسط العالمي، أحد أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية في المنطقة بما يستلزم السعي نحو مواصلة جهود الإصلاح الضريبي من خلال زيادة مستويات التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية. من ناحية أخرى، تواجه العديد من الدول العربية تحديات ترتبط بالحاجة إلى إصلاح أنظمة الدعم وزيادة

كفاءة نظم التحويلات النقدية والاستهداف الدقيق للمستحقين. كما تبدو الحاجة ملحة كذلك لزيادة مستويات شفافية وكفاءة نظم المشتريات العامة. في ضوء ما سبق، هناك فرص واعدة أمام الاقتصادات العربية للاستفادة من رقمنة المالية العامة لزيادة كفاءة المالية العامة. في إطار سعي الحكومات العربية لتبني رقمنة المالية العامة تبرز أهمية الموازنة ما بين اغتنام الفرص المرتبطة بهذا التحول، والتقليل في ذات الوقت من احتواء المخاطر التي ترتبط برقمنة المالية العامة. في هذا السياق هناك بعض الانعكاسات على صعيد السياسات التي يُمكن الإشارة إليها وذلك على النحو التالي:

ضرورة وجود رؤية قومية متكاملة للتحول الرقمي

تستند التجارب العالمية الناجحة على صعيد رقمنة المالية إلى وجود رؤى وطنية شاملة للتحول الرقمي وفق إطار تدريجي داعم لهذا التحول يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية، حسب جدول زمني واضح يراعي توفير المتطلبات اللازمة والبنية الأساسية الداعمة لهذا التحول الشامل على مختلف الأصعدة والتي يمكن البناء عليها لمساعدة عمليات التحول الرقمي في القطاعات المختلفة وفق أطر تكاملية وأدوار محددة للجهات المعنية تضمن نجاح هذا التحول. بناء عليه، من شأن البلدان العربية التي يتبنى عدد كبير منها رؤى واستراتيجيات مستقبلية للتحول الرقمي الاستفادة من الزخم الذي تتيحه التقنيات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة في تطوير وزيادة مستويات كفاءة الأداء الاقتصادي بشكل عام وتحقيق نقلة في السياسات العامة وتقديم الخدمات الحكومية بما ينعكس إيجاباً على رفاهية المواطنين.

الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة

يُعد الشمول المالي أساساً لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة القائمة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني، فنفاذ السكان إلى هذه الخدمات الرقمية يتطلب وجود رؤية وطنية داعمة لزيادة مستويات الشمول المالي مع التركيز على المناطق المحرومة وتوفير التقنيات اللازمة لتسهيل هذا النفاذ بما يُمكن من الاستفادة من اتجاه الحكومة لرقمنة المالية العامة. في هذا السياق، تشير الإحصاءات إلى تواضع نسبة نفاذ الأفراد والشركات في المنطقة العربية إلى الخدمات المالية والمصرفية مقارنة بالمتوسط العالمي والمستويات المسجلة في باقي الأقاليم الأخرى. لذلك تبدو الحاجة مُلحة في عدد من البلدان العربية إلى تبني استراتيجيات داعمة للشمول المالي بالتركيز على زيادة الشمول المالي للشباب والإناث والسكان في المناطق النائية عبر تطبيق

¹⁹ World Bank (2019). "Doing Business".

¹⁸ وزارة المالية، (2019). المملكة المغربية.

مجموعة من السياسات على جانبي العرض والطلب الخاص بالخدمات المالية والمصرفية.

التركيز على اعتبارات حماية الخصوصية وسرية البيانات ودعم الأمن السيبراني

رغم المكاسب الكبيرة التي تحققت على صعيد رقمنة المالية العامة، تشير تجارب بعض الدول رغم ذلك إلى وجود بعض المخاطر التي ترتبط بهذا التحول وخاصة فيما يتعلق بحالات الخروقات التي تعرضت لها هذه النظم وتم على أثرها انتهاك خصوصية وسرية بيانات المسجلين في بعضها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمت سرقة البيانات من مصلحة الضرائب ووزارة الخارجية بما أشار إلى ضعف النظم الحكومية. فيما تعرضت بعض الدول الأوروبية لعدد كبير من المطالبات الاحتياطية، شكلت في مجملها مطالبات ضخمة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة²⁰. كذلك تعرض نظام الهوية الوطنية المطبق في الهند لعدد من الخروقات تم على إثرها تسريب أسماء وعناوين وأرقام الهوية الوطنية وتفصيل الحسابات المصرفية لعدد 1.4 مليون متقاعد بطريق الخطأ من قبل مكتب الضمان الاجتماعي الحكومي. كما تمكن بعض البائعين المجهولين على تطبيق واتساب من بيع بعض البيانات الخاصة بعملاء النظام²¹. عليه، تتطلب التحولات الرقمية جهوداً مكثفة على مستوى السلطات الرسمية لإقرار الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لحماية سرية البيانات والخصوصية ودعم مستويات الأمن السيبراني بما يزيد من مستوى ثقة المتعاملين في الأنظمة المرتبطة برقمنة المالية العامة ولاسيما على ضوء حجم المعاملات الضخم الذي يتم عبر هذه الأنظمة.

القيود المؤسسية والقانونية وقيود القدرات البشرية

تستلزم مبادرات التحول الرقمي جهود حكومية لدعم القدرات المؤسسية والقانونية والكفاءات البشرية المتوافرة في وزارات المالية ووحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة. فمن جهة تتطلب عملية رقمنة المالية العامة سن حزمة من القوانين التي تنظم عمليات الدفع الإلكتروني، ورقمنة المشتريات الحكومية، وغيرها من التشريعات الداعمة لهذا التحول، إضافة إلى بعض التغييرات المؤسسية والتنظيمية التي يفرضها هذا النوع من أنواع التحولات. كذلك من المهم تطوير القدرات البشرية في وزارات المالية ووحدات تنفيذ الموازنة العامة بما يسمح بوجود رؤى واضحة لماهية الإصلاحات المطلوبة على مستوى المالية العامة بشكل عام، وكيف يمكن لرقمنة المالية العامة أن تساهم في تنفيذ وزيادة كفاءة هذه الإصلاحات بشكل خاص وبدون وجود هذه

²⁰ Sanjeev Gupta et al., (2018). Op. cit.

الرؤى فلن تسهم رقمنة المالية العامة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الحاجة إلى دعم البنية التقنية

العديد من مبادرات رقمنة المالية العامة تقوم على وجود بنية أساسية رقمية داعمة ولازمة لهذا التحول، من أبرزها اتساع نطاق انتشار تقنيات الاتصالات وتقنيات المعلومات لاسيما انتشار استخدام الهاتف المحمول والنفوذ إلى الإنترنت. بالتالي فهناك حاجة في عدد من الدول العربية إلى تعزيز مستويات نفاذ المواطنين إلى البنية الأساسية الرقمية، خاصة في المناطق المحرومة والنائية وهو ما سوف يساعد الحكومات على تحقيق مكاسب كبيرة من الاتجاه نحو رقمنة المالية العامة.

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة برجاء زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:

www.amf.org.ae

صدر من هذه السلسلة:

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل. (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة. (أبريل 2019).

²¹ OECD, (2018). Op. Cit.